



● إصدار قانون عام يُعرّف التمييز المباشر وغير المباشر على أساس الجنس تجاه الأشخاص أو المجموعات، سواء كان مصدر التمييز شخص مادي أو معنوي، مؤسسة عمومية أو خاصة، وذلك بما يتوافق مع ديباجة الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

● تضمين مقتضيات تمنع التمييز تجاه الفتيات والنساء، بطريقة ممنهجة، في التشريعات الوطنية وملاءمة القوانين في سائر المجالات مع معايير عدم التمييز والمساواة والمناصفة التي يكرسها الدستور واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

● تغيير شامل ومنسجم لمدونة الأسرة بكافة مقتضياتها التمييزية و/ أو غير المنصفة بما في ذلك: سن الزواج، تعدد الزوجات، الطلاق، اقتسام الممتلكات المكتسبة خلال الزواج، وبصفة خاصة، نظام الموارد؛

● تغيير شامل مواز لسائر المضامين الثقافية خاصة منها التربوية والإعلامية وتلك الموجهة الى التحسيس الجماهيري الواسع، بما يساهم في تكسير الحلقة المفرغة "القانون-العقليات" وفي الرفع من وثيرة التغيير في اتجاه ثقافة حاملة لقيم الكرامة الإنسانية، والحرية والمساواة واللاعنف، ومدافعة عنها؛

● ضمان فعلي لولوج النساء إلى مراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري على المستويين الوطني والتراحي؛

● اعتماد مقاربة حقوقية قائمة على معطيات وإحصائيات مدعومة بوسائل مؤسساتية وبشرية ومالية تعطي الأولوية للنساء الأكثر تضررا؛ وتفعيل هذه المقاربة في كافة السياسات العمومية بما يتطلبه ذلك من تخطيط، وتحديد للميزانيات، وإرساء فعلي لآليات الديمقراطية التشاركية والنفذ للخدمة العمومية على المستويين الوطني والتراحي؛

● إرساء بنيات وهياكل حكامه لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع تمتيع هذه الأخيرة بالاستقلالية الإدارية وبالصلاحيات المتعلقة بالتقصي، ومعالجة الشكايات على غرار هيآت دستورية أخرى؛

● إرساء آليات ووسائل مؤسساتية وبشرية وتخصيص موارد مالية مباشرة ضمن قوانين المالية، وذلك من أجل امتصاص الفوارق بين الرجال والنساء على المستويين الوطني والتراحي.

وعليه، فالمغرب الذي نريده، بكل بساطة، **مغرب جدير ببناتنا وحفيداتنا**. وهو يحتاج لتجديد في التصور السياسي، وإرادة قوية بجعل المساواة الفعلية ضمن الأولويات المجتمعية الدالة، الحاملة بما لا يدع مجالا للشك لشروط ومحددات التنمية الديمقراطية لبلادنا.

إن ورشا من هذا القبيل يحتاج لتعبئة واسعة لكافة الفاعلين والفاعلات في الساحة السياسية والمجتمع المدني والإعلام، ولكافة النساء والرجال الذين "يفكرون" في المغرب وينشغلون بمستقبله ويشعرون بالمسؤولية تجاهه باسم الجيل الصاعد وحرصا على مصيره.